عناصر التحرّك الفلسطيني

حضور أو عدم حضور الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية تحوّل الى قضية، تقدّمت بقية القضايا التي طغت على سطح الاحداث، واستقطبت اهتمامات محلية واقليمية ودولية، وانصبّت باتجاهها الجهود، بحيث أصبح الحضور أو الاستنكاف مشكلة تحتاج الى حلول، لانقاذ المسار التفاوضي، حتى ان بعض الاوساط السياسية ذهب الى تسمية تلك الاهتمامات والجهود، بـ «التفاوض حول التفاوض».

ولعلّ الموقف الفلسطيني، الرسمي، كان أكثر الاطراف دقة وإحراجاً، ذلك ان تأجيل الجولة التاسعة، جاء في سياق الموقف الفلسطيني من عملية الابعاد التي قامت بها الحكومة الاسرائيلية في نهاية الجولة الثامنة من المفاوضات الثنائية.

لقد تمثّل جوهر الموقف الفلسطيني من استئناف المفاوضات الثنائية في الرسالة التي وجهها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٤، وتضمّنت النقاط التالية: أولاً، ان تؤكد الولايات المتحدة الاميركية على عدم قانونية الابعاد؛ ثانياً، تعهد اسرائيلي ملزم بعدم اللجوء للابعاد في المستقبل؛ ثالثاً، ان تعلن اسرائيل التزامها بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، وتتخذ خطوات عملية ضمن جدول زمني متفق عليه؛ رابعاً، اعداد لائحة متفق عليها بالمبعدين الفلسطينيين منذ العام ١٩٦٧ ليعودوا بأعداد ملموسة؛ خامساً، خطوات ملموسة وعريضة وفعّالة يتمّ الاتفاق عليها بالنسبة لحقوق الانسان؛ واخيراً، اعادة تأكيد اميركي مكتوب حول الالتزام بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ وبمبدأ الارض في مقابل السلام ومسألة القدس (وفا، تونس، ١٩٩٣/٢/٢٥). وأكد عرفات ان عودة الوفد الفلسطيني الى المفاوضات، «مرتبطة بالنقاط الست... وما لم يوافق عليها [رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق] رابين، فلن نعود للمفاوضات حتى لو عادت اليها الاطراف العربية (الحياة، لندن، ١٩٩٣/٣/٦). ومن جهته، أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، ان الفلسطينيين «سيقاطعون الجولة المقبلة من المفاوضات حتى لو شارك فيها بقية الاطراف العربية، ما لم تعد اسرائيل المبعدين كافة» (النهار، بيروت، ١٩٩٣/٢/١٧).

ولعلّ المتابع للتصريحات الرسمية الفلسطينية، بامكانه ان يلحظ، انه على الرغم من عدم صدور الموقف الرسمي الفلسطيني النهائي ازاء المشاركة أو عدمها، فإن طرائق العمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، لا زالت توحي بعدم المشاركة الفلسطينية في الجولة المقبلة من المفاوضات، أو ربما أكثر من جولة، ولكن دون الخروج من عملية السلام. ذلك ان الدبلوماسية الفلسطينية، باتت تفرّق، ما بين التمسّك بعملية السلام، وبين المشاركة في جولات المفاوضات، وبأن المساعي الفلسطينية، باتت تتركز على ازالة العقبات التي تعترض مسيرة السلام، وتعرقل المشاركة في جولات المفاوضات. تبدّى ذلك واضحاً من خلال اجابة رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، على سؤال حول أسباب وآفاق المقاطعة الفلسطينية للمفاوضات، حيث أكد، بأن «موقفنا [م.ت.ف.] ليس مرتبطاً بقضية المبعدين، فقط، بل بالتسوية نفسها، وبضرورة التأكد من استمرار اعتماد الأسس التي قامت عليها التسوية، خصوصاً أننا لم نحضر الدورة الثامنة من المفاوضات الثنائية، تماماً، بل أرسلنا نصف وفد، وذلك احتجاجاً على الجمود الذي أصاب المسيرة، وعملية التفاوض. ثم جاءت قضية المبعدين، لتزيد الامر تعقيداً. وتعليقنا المشاركة في المفاوضات، يرتبط بالعقبات القائمة وبانتظار ازالتها» (الحياة، ١٩٩٣/٣/٢١). من جهة أخرى، رأت أوساط سياسية فلسطينية،